وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

2025

الشروط والأحكام

الإصدار السابع- الطبعة الثالثة

الشروط والأحكام

اولاً: شروط الاستخدام

1. تنطبق قواعد استخدام الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار على جميع زوار ومستخدمي الموقع. ويجوز إيقاف و/أو منع و/أو إنهاء استخدام الموقع في حال حدوث انتهاك من قبل أحد المستخدمين، أو في حال توفرت أسباب تدعو للاعتقاد بأن أحد المستخدمين قد انتهك وخالف شروط وقواعد الاستخدام.
2. يُحظر على المستخدمين انتهاك أو محاولة انتهاك الإجراءات والقواعد المعمول بها لحماية الموقع، وعلى سبيل المثال، لا الحصر الأعمال التالية:

- الوصول إلى البيانات التي لا يقصد تقديمها لهذا المستخدم، أو الدخول على خادم أو حساب لا يصرح للمستخدم بالدخول عليه
- محاولة إجراء اختبار أو مسح أو فحص لإمكانية إصابة نقاط الضعف في نظام أو شبكة الوزارة أو انتهاك سلامة الإجراءات أو توثيقها دون تصريح رسمي من وزارة الاستثمار.
- محاولة التدخل في الخدمة المقدمة لأي مستخدم أو مستضيف أو شبكة، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، عن طريق وضع فيروس على الموقع، أو زيادة الحمل عليه أو غمره، أو إرسال رسائل دعائية إليه، أو إغراقه بالرسائل الإلكترونية أو تحطيمه.
- إرسال رسائل إلكترونية غير مرغوب فيها إلى الموقع، بما في ذلك عمليات الدعاية، و/أو الإعلان عن المنتجات أو الخدمات؛ أو تزييف أي عنوان لحزمة بروتوكول التحكم في الإرسال / بروتوكول الإنترنت أو أي جزء من معلومات العنوان في أي رسالة إلكترونية أو إرسال رسائل مجموعات إخبارية.
- استخدام موقع الوزارة الالكتروني بأي طريقة كانت لإرسال بريد الكتروني أو أية أمور منه أو نيابة عنه أو من خلال الإشارة إليه أو بانتحال اسمه أو صفته تتضمن الإساءة أو التشهير بوزارة الاستثمار، أو بالموقع أو بأي شخص كان. أو الإعلان عن أخبار أو معلومات غير صحيحة ونسبتها للوزارة بدون وجه حق.
- إن مخالفة قواعد الاستخدام وانتهاك النظام أو الشبكة يعرض المخالف للمسؤولية القانونية. وسيتم مباشرة التحقيق في الحالات التي قد تنطوي على مثل هذه المخالفات والانتهاكات وملاحقة المتسبب فيها قضائياً.

ثانياً: اشعار اخلاء المسؤولية

وزارة الاستثمار غير مسؤولة تحت أي ظرف من الظروف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة، عرضية أو ملحقة، خاصة أو استثنائية، ربما تنشأ عن استخدام، أو عدم القدرة على استخدام هذ الموقع.

ثالثاً: اخلاء مسؤولية الروابط التشعبية الخارجية

تم إدراج روابط لمواقع إلكترونية أخرى على هذا الموقع، وذلك مراعاة لاحتياجات المستخدم، ولا تعتبر وزارة الاستثمار مسؤولة عن أي محتويات موجودة على تلك المواقع الإلكترونية، ولا عن استخدام أي شخص لها أو عن عملها بشكل مناسب، أو عما قد ينشأ عن استخدامه من مشكلات.

ويكون المستخدم وحده مسؤولاً عن كافة ما يقوم به من تصرفات أثناء استخدامه أيّاً من المواقع الإلكترونية التي يقوم بزيارتها من خلال تلك الروابط الموجودة على هذا الموقع.

الشروط والأحكام

رابعاً: الروابط التشعبية من مواقع الكترونية أخرى

1. هذه البوابة الإلكترونية لوزارة الاستثمار بالمملكة العربية السعودية (التي يشار إليها هنا بعبارة" بوابة الخدمات الالكترونية / وزارة الاستثمار "متاحة لاستخدامك الشخصي. ويخضع دخولك واستخدامك لهذه البوابة لبنود وشروط الاستخدام هذه لأنظمة المملكة العربية السعودية. وكذلك يعد وصولك ودخولك إلى هذه البوابة موافقة دون قيد أو شرط على بنود وشروط الاستخدام سواء أكنت مستخدماً مسجلاً أم لم تكن، وتسري هذه الموافقة اعتبارا من تاريخ أول استخدام لك لهذه البوابة.
2. يتضمن استخدام البوابة عدداً من البنود والشروط التي تخضع لتحديثات وتغييرات مستمرة حسب الحاجة، ويصبح أي تعديل أو تحديث لأي من هذه البنود والشروط نافذًا فور اعتماده من إدارة البوابة؛ وهو ما يتطلب منك مراجعة مستمرة لشروط الاستخدام ومبادئ إخلاء المسؤولية لمعرفة أية تحديثات تتم عليها؛ إذ أن استمرارك في استخدام هذه البوابة يعني اطلاعك وقبولك التام لأي تعديل تم على بنود وشروط استخدامها. علماً بأن هذه البنود والشروط تتضمن حقوق الملكية، كما أن إدارة البوابة غير مطالبة بالإعلان عن أية تحديثات تتم على تلك الشروط.

خامساً: القيود على الاستخدام

باستخدامك لبوابة الخدمات الالكترونية بوزارة الاستثمار، تقر بالامتناع عما يلي:

1. توفير أو تحميل ملفات تحتوي على برمجيات أو مواد أو بيانات أو معلومات أخرى ليست مملوكة لك أو لا تملك ترخيصاً بشأنها.
2. استخدام هذه البوابة بأية طريقة لإرسال أي بريد إلكتروني تجاري أو غير مرغوب فيه أو أية إساءة استخدام من هذا النوع للبوابة الخدمات الالكترونية / وزارة الاستثمار.
3. توفير أو تحميل ملفات على هذه البوابة تحتوي على فيروسات أو بيانات تالفة.
4. نشر أو إعلان أو توزيع أو تعميم مواد أو معلومات تحتوي تشويهاً للسمعة أو انتهاكاً للقوانين أو مواد إباحية أو بذيئة أو مخالفة للتعاليم الإسلامية أو للآداب العامة أو أي مواد أو معلومات غير قانونية.
5. الاشتراك من خلال بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة الاستثمار في أنشطة غير مشروعة أو غير قانونية في المملكة العربية السعودية.
6. الإعلان - على بوابة الخدمات الالكترونية - عن أي منتج أو خدمة تجعلنا في وضع انتهاك لأي قانون أو نظام مطبق في أي مجال.
7. استخدام أية وسيلة أو برنامج أو إجراء لاعتراض أو محاولة اعتراض التشغيل الصحيح لبوابة الخدمات الالكترونية لوزارة الاستثمار.
8. القيام بأي إجراء يفرض حملاً غير معقول أو كبير أو بصورة غير مناسبة على البنية التحتية لبوابة الخدمات الالكترونية لوزارة الاستثمار.

الشروط والأحكام

سادساً: استخدام الروابط إلى بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة الاستثمار (موقع وزارة الاستثمار / الخدمات الإلكترونية).

1. باستثناء ما هو وارد أدناه، يمنع نقل أو نسخ أي من محتويات بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة الاستثمار أو إنشاء أية روابط إلكترونية خاصة بها أو عرض أي منها في إطار.
2. يمكن وضع روابط خاصة ببوابة الخدمات الالكترونية لوزارة الاستثمار في أية مواقع أخرى لا تتعارض في أهدافها وتوجهها العام مع أهداف وسياسات وأطر عمل البوابة الخدمات الالكترونية لوزارة الاستثمار.
3. لا تعتبر وزارة الاستثمار بأي حال من الأحوال مشاركة أو مرتبطة بأي شكل كان بأية علامات أو شعارات أو رموز تجارية أو خدمية أو أية وسائل أخرى مستخدمة أو تظهر على مواقع ويب المرتبطة بهذه البوابة أو أي من محتوياتها.
4. تحتفظ وزارة الاستثمار بكامل حقوقها في إيقاف وإعاقة أي ارتباط بأي شكل من الأشكال من أي موقع يحتوي على مواضيع غير ملائمة أو فاضحة أو متعدية أو بذيئة أو إباحية أو غير لائقة أو غير مقبولة أو غير قانونية، أو أسماء أو مواد أو معلومات تخالف أي قانون أو تنتهك أية حقوق للملكية الفكرية أو لحقوق الخصوصية أو حقوق العلنية.
5. تحتفظ وزارة الاستثمار بحق تعطيل أي ارتباط بأي شكل من الأشكال غير مصرح به ولا تتحمل أية مسئولية عن المحتويات المتوفرة في أي موقع آخر يتم الوصول إليه عبر هذه البوابة أو الوصول منه لهذه البواب

سابعاً: الروابط من بوابة الخدمات الالكترونية / وزارة الاستثمار

يتم توفير روابط الاتصال الخاصة ببوابات و/أو مواقع ويب أخرى بغرض التسهيل على الزائر، وتُعد الوزارة غير مسؤولة عن محتويات أو مصداقية البوابات و/أو المواقع التي ترتبط بها ولا نصادق على محتوياتها، وبذلك فإن استخدام أي من هذه الروابط للوصول إلى تلك المواقع أو البوابات يتم على مسئوليتك الخاصة بشكل كامل.

وإذ نستهدف استبدال الروابط الإلكترونية المقطوعة -التي لا تعمل- بالمواقع الأخرى، وبما إننا لا نملك التحكم أو السيطرة على تلك الروابط؛ فإننا لا نضمن بأي حال أن تعمل هذه الروابط بصورة دائمة.

ثامناً: الحماية من الفيروسات

إن الوزارة تبذل كل الجهود لفحص واختبار محتويات هذه البوابة في كل مراحل الإنتاج.وننصحك بأن تقوم دائما بتشغيل برنامج مضاد للفيروسات على كل المواد التي يتم إنزالها من الإنترنت. ولا تعتبر الوزارة مسؤولة عن أية خسارة أو انقطاع أو تلف لبياناتك أو جهاز الحاسب لديك والذي قد يحدث أثناء الاتصال بهذه البوابة أو عند استخدام مادة واردة من هذه البوابة.

الشروط والأحكام

تاسعاً: التنازل عن المطالبات

1. إن بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة الاستثمار والخدمات والمعلومات والمواد والوظائف المتاحة بها أو التي يمكن الوصول إليها من خلال البوابة يتم توفيرها لاستخدامكم الشخصي "كما هي" و "كما هي متاحة" دون أي إقرار أو وعود أو ضمانات من أي نوع، ولا تضمن الوزارة أو تتحمل المسؤولية عن أية انقطاعات أو أخطاء أو تجاوزات قد تنشأ عن استخدام هذه البوابة أو محتوياتها أو أي موقع يرتبط بها - سواء كان ذلك بعلمها أو دون علمها.
2. إن أية اتصالات أو معلومات قد يقوم المستخدم بإرسالها من خلال هذه البوابة لن يكون له الحق في ملكيتها أو حق ضمان سريتها فيما عدا بياناته الشخصية والمكفولة له وفق الأنظمة واللوائح بالمملكة العربية السعودية كما أن أي استخدام أو استخدام تفاعلي تتضمنه هذه البوابة لا تضمن أو لا يقصد بها أن تضمن للمستخدم أي حقوق أو تراخيص أو أية امتيازات من أي نوع.
3. إن تنازل الوزارة عن أي حق متاح لها ومحدد ضمن هذه الشروط في أحد الأماكن أو المناسبات لا يعني بأي حال تنازلاً تلقائياً وبشكل دائم عن أية حقوق في أماكن ومناسبات أخرى.

عاشراً: حدود المسئولية

1. الخدمات الإلكترونية التي تقدمها بوابة الخدمات الإلكترونية / وزارة الاستثمار عبر الإنترنت والحصول على معلومات بشأن الدوائر والجهات الحكومية المختلفة يتم تقديمها فقط لتسهيل الإجراءات اليدوية. وبهذا تقر بعلمك الكامل بأن الاتصالات عبر شبكة الإنترنت قد تتعرض للتدخل أو الاعتراض بواسطة الغير، وأن البوابة لا تستبدل المعلومات المتوفرة من خلال الجهات الرسمية وأن الطلبات والإجراءات الإدارية يمكن اتخاذها مباشرة أمام الجهات المختصة.
2. اللجوء إلى هذه البوابة يظل على مسئوليتك الخاصة، ونحن لا نكون بأي حال من الأحوال مسئولين عن أية خسارة أو ضرر من أي نوع قد تتكبده بسبب استخدامك أو زيارتك للبوابة أو اعتمادك على أي بيان أو رأي أو إعلان في البوابة أو ما قد ينجم عن أي تأخير في التشغيل أو تعثر الاتصال أو مشاكل الدخول إلى شبكة الإنترنت أو أعطال المعدات أو البرامج أو سلوك أو أفكار أي شخص يدخل إلى هذه البوابة. وبهذا تقر هنا وتوافق على أن وسيلتكم الحصرية والوحيدة لعلاج أي ضرر أو خسارة قد تحدث نتيجة دخولك أو استخدامك لهذه البوابة هي الامتناع عن استخدامها أو الدخول إليها أو عدم الاستمرار في ذلك

الحادي عشر: التعويض

بهذا تقر بعدم اتخاذ أي إجراء ضد وزارة الاستثمار أو أي من إدارتها وكذلك أية جهات أو موظفين أو وكلاء يكونون مسئولين عن إدارة أو صيانة أو تحديث أو تقديم بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة الاستثمار، وذلك من كافة الالتزامات والمسئوليات التي قد تطرأ فيما يتصل بأية مطالبة تنشأ عن أي إخلال من جانبك ببنود وشروط الاستخدام أو أي من الأنظمة السارية سواء في المملكة العربية السعودية أو المكان الذي تقيم فيه.

الشروط والأحكام

الثاني عشر: إنهاء الاستخدام

يجوز للوزارة وفق تقديرها المطلق إنهاء أو تقييد أو إيقاف حقك في الدخول إلى البوابة واستخدامها دون إشعار ولأي سبب بما في ذلك مخالفة شروط وبنود الاستخدام أو أي سلوك آخر قد يُعتبر حسب تقديرها الخاص غير نظامي أو مضرًا بالآخرين، وفي حالة الإنهاء، فإنه لن يكون مصرحا لك بالدخول إلى هذه البوابة.

الثالث عشر: حقوق الملكية

1. هذه البوابة تابعة لوزارة الاستثمار بالمملكة العربية السعودية. وكل المواد المتوفرة في هذه البوابة بما في ذلك الرسوم التصويرية للمعلومات والبرمجيات (المحتويات) محمية بموجب حقوق النشر والعلامات التجارية وأشكال حقوق الملكية الأخرى.
2. لا يجوز بأي شكل من الأشكال بيع أو ترخيص أو تأجير أو تعديل أو نسخ أو استنساخ أو إعادة طبع أو تحميل أو إعلان أو نقل أو توزيع أو العرض بصورة علنية أو تحرير أو إنشاء أعمال مشتقة من أي مواد أو محتويات من هذه البوابة للجمهور أو لأغراض تجارية دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من وزارة الاستثمار بالمملكة العربية السعودية.
3. يمنع منعا باتا أي تعديل لأي من محتويات البوابة. كما أن الرسومات والصور في هذه البوابة محمية بموجب حقوق النشر، ولا يجوز استنساخها أو استغلالها بأية طريقة كانت دون موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار بالمملكة العربية السعودي

الرابع عشر: المرجعية القضائية

بهذا توافق على الخضوع حصريًا للسلطات القضائية بالمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بكافة المطالبات والخلافات التي تنشأ عن استخدامك لهذه البوابة، علماً بأن اللغة العربية ستكون هي اللغة الرسمية المستخدمة لحل أية خلافات تنشأ عن استخدامك للبوابة أو أي من محتوياتها.

الشروط والأحكام

الخامس عشر: الشروط العامة

1. إن اللغة العربية هي اللغة الأساسية لاستخدام البوابة والاستفادة من كل المواد المنشورة عليها، ويهدف ترجمة أي من هذه المواد لتقديم خدمة مضافة، وعليه فلا يتم الاستناد إلى الترجمة المتوفرة في تفسير أي خلاف حول ما تتضمنه البوابة من محتوى.
2. كل الأنظمة واللوائح المنشورة على بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة الاستثمار أو بجهات أخرى قد تخضع لترجمة لتفسير معانيها بهدف زيادة الفائدة، غير أن النص العربي لكل تلك الأنظمة واللوائح يشكل المرجعية الأساسية، وعليه فلا يمكن بأي حال الاعتماد على الترجمة التفسيرية الخاصة بها لاستنباط أية معلومات أو تفاصيل.
3. يحق لوزارة الاستثمار الاستفسار عن طالب/ طالبي الخدمات لدى أية جهة حكومية أو خاصة داخل او خارج المملكة بغرض التأكد من صحة المستندات و البيانات و المعلومات المقدمة من طالب الخدمة بما فيها القوائم المالية للمنشأة وأي مستند ترى الوزارة أهميتها ولا يحق له الاعتراض على هذا الإجراء.
4. يقر طالب الخدمة بحق وزارة الاستثمار في اصدار شهادة استعلام عن المستثمر المسجل لديها لمن يطلبها.

السادس عشر: قيود وشروط عامة

يلتزم مقدم الطلب بما يلي:

1. تقديم المعلومات والبيانات والمستندات الصحيحة في طلب الخدمة ومن ذلك التسجيل والتحديث السنوي، ويتحمل صحة المعلومات الواردة في طلبه، وفي حال اتضح للوزارة خلاف ذلك، فإنه يحق للوزارة اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب أحكام النظام واللائحة، ولا يحق لمقدم الطلب المطالبة باسترداد المقابل المالي المدفوع لطلب الخدمة.
2. عدم ممارسة نشاط استثماري غير مسجل.
3. عدم ممارسة نشاط استثماري بعد إلغاء التسجيل، ما لم يتم استكمال إجراءات التصفية قبل التقدم بطلب تسجيل جديد وفق الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار ودليل المستثمر.
4. إجراء التحديث السنوي المطلوب للتسجيل بحسب أحكام اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار ودليل المستثمر.
5. عدم ممارسة أي نشاط مستثنى دون الحصول على الموافقات اللازمة بحسب أحكام اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار ودليل المستثمر.
6. الموافقة على التعهدات والإقرارات المرفقة مع الخدمات المقدمة من الوزارة.
7. الالتزام بجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة.
8. تحديد ضابط اتصال ومقر للمنشأة لتلقي الإشعارات والتبليغات والقرارات ونحوها من الوزارة تترتب عليه جميع الآثار النظامية، وتحديثها إذا طرأ أي تغيير، خلال مدة أقصاها عشرة أيام عمل من التغيير من خلال الخدمة رقم (3.2.4) من دليل المستثمر
9. أن يكون المفوض -إن وجد- ذو صلاحية رسمية بالتمثيل القانوني بحسب الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة لإتمام إجراءات طلب الخدمة نيابةً عن مقدم الطلب (الأصيل).
10. أن يلتزم مقدم الطلب بتحقيق الاشتراطات والمتطلبات لكل نشاط اقتصادي يتم تسجيله بحسب أحكام اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار ودليل المستثمر.

الشروط والأحكام

11. يلتزم المتقدم بدفع المقابل المالي للتسجيل/ التحديث السنوي – لاحقاً – وفق ما تحدده الوزارة عند قبول الطلب، على أن يلتزم بالسداد خلال مدة لا تتجاوز (خمسة عشر) يوم عمل من اشعاره بالقيمة المستحقة للخدمة والا عُدَ التسجيل لاغيًا.
12. إكمال " الإجراءات اللاحقة بعد التسجيل " في موعد أقصاه (6) أشهر من تاريخ الموافقة على التسجيل واستخراج السجلات والتراخيص والموفقات اللازمة لممارسة الأنشطة من الجهات الحكومية المختصة التي تتطلب ذلك.
13. التقدم لمركز الخدمة الشاملة في حال واجهته عقبات للتنسيق مع الجهات المختصة للحصول على الموافقات اللازمة لممارسة الأنشطة.
14. استقبال مسؤول ضبط وزارة الاستثمار والتعاون معه وتوفير المستندات والوثائق والإحصاءات والبيانات التي يطلبها وفق اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار.
15. يلزم على المنشآت الحاصلة على الأنشطة الصناعية الحصول على الترخيص الصناعي من وزارة الصناعة والموافقة البيئية من المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.
16. يلزم على المنشآت الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الاستثمار على كل عقار يُراد تملكه او استثماره، والاستفادة منه خلال خمس سنوات وفقاً للغرض المحدد.
17. التزام المنشآت الحاصلة على أنشطة التطوير العقاري بالحد الأدنى للتكلفة الإجمالية لكل مشروع أرضا وبناءً (ثلاثين مليون ريال).
18. التزام المنشآت بتعبئة الاستبيان الذي تم مشاركتها معها من قبل الوزارة، خلال فترة لا تتجاوز (14) يوم عمل من تاريخ إشعارها، وذلك حرصًا على تجنيب خضوع المنشأة الاستثمارية لأي أثار قد تنتج عن التأخر في تقديم البيانات المطلوبة